

كتاب الرهن

الفصل الاول

(في شرائط الرهن وبيان مايجوز رهنه وما لايجوز)

(مادة ٩٧٥)

عقد الرهن هو جعل شئ مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل
بحق مالى يمكن استيفاؤه منه كالا أو بعضا^(١)

(مادة ٩٧٦)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوما مقدورا التسليم
محورا لا متفرقا مفرغا لا مشغولا بحق الراهن مميذا لا مشاعا ولا متصلا
بغيره^(٢)

(مادة ٩٧٧)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديننا ثابتا في الذمة أو موعودا به
أو عينا من الاعيان المضمونة فلا يصح الرهن بالامانات^(٣)

(١) تستفاد من أول كتاب الرهن من الدرر نمرة ٣٠٧ ومن رد المحتار نمرة ٢٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب
الرهن من الهندية نمرة ٤٣٢ و ٤٣٣

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب مايجوز ارتهانه وما لايجوز من الدرر
المختار نمرة ٣١٨

(مادة ٩٧٨)

يشترط لتسام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضا تاما وللراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة^(١)

(مادة ٩٧٩)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وإن يتفقا على ذلك بعد العقد فإن رضى العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن^(٢)

(مادة ٩٨٠)

لا يصح اشتراط تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه ان لم يؤده الراهن في الاجل المعين لادائه بل يصح الرهن ويبطل الشرط ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لايفاء الدين^(٣)

(مادة ٩٨١)

يجوز للسديون اعطاء رهن واحد لعدة مداينين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه

(١) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الرهن من الدرر نمرة ٣٠٨

(٢) يستفاد حكمها من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من الهندية نمرة ٤٣٩ ومن الدرر من أول باب الرهن يوضع على يد عدل نمرة ٣٢٣ هـ

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الجامعية نمرة ٢٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوائل باب الرهن يوضع على يد عدل من الدرر نمرة ٣٢٤

عند الكل بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كله رهنا عند كل منهم
بدينه (١)

(مادة ٩٨٢)

يجوز للديون أن يستعير مال غيره ويرهنه باذنه فان أطلق له المعير
الاذن ولم يقيده بشئ جاز له أن يرهنه بأي قدر كان كثيرا أو قليلا
وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء

وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للمستعير
مخالفته إلا اذا خالف الى خير بأن عين له المعير قدرا أكثر من قيمة
الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذا لم يتقص عن
قيمة الرهن (٢)

(مادة ٩٨٣)

اذا رهن المستعير مال المعير باذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس
للمعير أن يرجع في الرهن بعد تسليمه للمرتهن بل يحبس المرتهن الى أن
يستوفي دينه (٣)

(مادة ٩٨٤)

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرتهن مال ولده لنفسه ويجوز
له أيضا أن يرهن مال ابنه الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوصل باب ما يجوز ارتهاه وما لا يجوز
تمرة ٣٢٠

(٢) يستفاد حكم فقرتها من أوائل باب التصرف في الرهن الخ من الدرر المختار
تمرة ٣٣٠ و ٣٣١

(٣) لتصريحهم بصحة رهن المستعار ليرهنه فيثبت له حكم الرهن للمالك الراهن
فيمنع رجوع المعير فيه ويكون لازما حينئذ اهـ

واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين
يضمن الأب قدر الدين لا الزيادة (١)

(مادة ٩٨٥)

لا يجوز للوصى رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم لنفسه وله
رهنه عند أجنبي بدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين
المطلوب لليتيم (٢)

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٩٨٦)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن
يمسكه بدين آخر على الراهن سابق على العقد أو لاحق به
وفاسد الرهن كصحيجه في الاحكام كلها فالمرتهن حق حبسه الى
أن يصل اليه دينه بتمامه اذا كان الرهن سابقا على الدين (٣)

(١) يستناد حكمها من أوسط باب مايجوز ارتهانه الخ من الدرغمة ٣١٩

(٢) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوسط باب مايجوز

ارتهانه الخ من الدرور المختار غمره ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أول

فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين غمرة ٢١٧

(٣) يستناد حكم فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٤ و ٢٧٥

(مادة ٩٨٧)

المرتئن أحق بالرهن من الراهن واذا مات الراهن مديونا فالمرتئن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفى حقه وما فضل منه للغرماء (١)

(مادة ٩٨٨)

الرهن لا يمنع المرتئن من مطالبة الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتئن مطالبته به إلا عند حلول الاجل (٢)

(مادة ٩٨٩)

اذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكف المرتئن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس به الى استيفاء ما بقى منه ولو قليلا (٣)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدار ما عليه لأحدهما كان له أن يأخذه أما اذا لم يعين فليس له الاخذ لحبس الكل بكل الدين (٤)

(مادة ٩٩٠)

لمعير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكك الرهن وتسليمه اليه إلا اذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضي المدة وله جبره بعد مضيها (٥)

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر غمرة ٢٧٤

(٢) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن غمرة ٣١٠

(٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر غمرة ٣١٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أواخر باب ما يجوز رهنه غمرة ٣٢١

(٥) يستفاد حكمها من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٧٢

(مادة ٩٩١)

لا يكلف مرتين معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليبيعه
لقضاء دينه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه (١)

(مادة ٩٩٢)

اذا أراد المعير فكاك الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتن يجبر المرتن
على القبول ويرجع المعير على المستعير بما أداه من الدين ان كان الدين
قدر قيمة الرهن وان أقل لا يجبر على تسليم الرهن فان كان أكثر فالزائد
تبرع فلا يرجع به على المستعير (٢)

(مادة ٩٩٣)

لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموتهما ويسبق
رهننا عند الورثة (٣)

(مادة ٩٩٤)

اذا مات الراهن المستعير مفلسا يبقى الرهن على حاله محبوسا في يد
المرتن ولا يباع بدون رضا المعير (٤)

(١) يستفاد حكمها من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار غمرة ٣١٢ ومثله

في الدرر والنشر مبلاليه من أوسط كتاب الرهن غمرة ٢٥٠

(٢) يستفاد حكمها من أوسط التصرف في الرهن غمرة ٣٣١ من الدرر
ورد المختار

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غمرة ٢٨٦

(٤) يستفاد حكمها من الدرر من أوسط باب النصرف في الرهن الخ غمرة ٣٣٢

(مادة ٩٩٥)

إذا مات المعير مديونا يؤمر المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وإن عجز عن قضاء دينه يبقى الرهن على حاله عند المرتهن ولورثة المعير أن يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن^(١)

(مادة ٩٩٦)

إذا مات الزاين باع وصيه الرهن باذن مرتته وقضى منه الدين للمرتن فإن لم يكن له وصي ينصب القاضى له وصيا ويأمره ببيعه وقضاء الدين المرهون به من ثمنه^(٢)

(مادة ٩٩٧)

إذا مات المرتن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الدين^(٣)

(مادة ٩٩٨)

إذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين فإن اختلفا يرضه الحاكم عند عدل وإن شاء وضعه عند المرتن إذا كان مثل العدل في العدالة وإن كرهه الراهن^(٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٢

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أواخر باب التصرف في الرهن نمرة ٣٣٤

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٧٦

(٤) يستفاد حكمها من الهندية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع

على يدى عدل نمرة ٤٤٢

(مادة ٩٩٩)

اذا مات المرتهن مجهلا للرهن ولم يوجد في تركته قيمة الرهن
تصير دينه واجب الاداء من تركته وتقضى الورثة من الراهن مقدار
دين مورثهم (١)

الفصل الثالث
(في تصرف الراهن والمرتهن)

(مادة ١٠٠٠)

كل تصرف من التصرفات المحتملة للفسخ كالبيع والاجارة والهبة
والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه
على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا اجازه المرتهن
أو قضى الراهن دينه فحينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة
المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل
الاجارة (٢)

وكذلك اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن
ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه (٣)

-
- (١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن نمرة ٢٨٦
(٢) يستفاد حكم هذه النقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدررورد
المختار نمرة ٣٢٩ و ٣٣٠
(٣) يستفاد حكم هذه النقرة من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٧

(مادة ١٠٠١)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلًا في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا اذن الراهن وان فعل ذلك يكون متعديا ويضمن بتعديه قيمة الرهن بالغة ما بلغت (١)

(مادة ١٠٠٢)

اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن يحجز المرتهن البيع فلا تصح بعد هلاكه الاجازة والمرتهن الخيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن (٢)
وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا اذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل الاجازة يكون للراهن الخيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(مادة ١٠٠٣)

اذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا اذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الاعادة الى المرتهن الاول فللراهن الاول الخيار ان شاء ضمن المرتهن الاول قيمة الرهن بالغة ما بلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وان شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الاول بما ضمنه وبدينه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٠ و ٢٨٩

(٢) يستفاد حكمها مع فقرتها من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية نمرة ٢٧٠

ولورهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول (١)

(مادة ١٠٠٤)

يجوز للمرتهن أن يعير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده الى يده فان استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن فان هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك مجانا أى بلا سقوط شئ من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء

فان كان الراهن أعطى المرتهن كفيلا بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم الكفيل شئ بهلاك الرهن في يد راهنه لخروجه من حكم الرهن وان كان العقد باقيا

أما ان كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أى الزامه بتسليمه

فان مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة واعادتها الى يد المرتهن فالمرتهن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون المرتهن فيه (٢)

(مادة ١٠٠٥)

اذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا اذن الراهن الحاضر أو بلا اذن القاضى لو الراهن غائبا فانه يضمن قيمتها (٣)

(١) يستفاد حكم فقرتيها من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية عمدة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتها من الدر من أوائل باب التصرف في الرهن عمدة ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن عمدة ٢٧٣

(مادة ١٠٠٦)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن اذا كان الطريق آمنا الا اذا قيد الرهن بالمصر فلا يجوز له السفر (١)

(مادة ١٠٠٧)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن منقولا كان أو عقارا بدون إذن الراهن وله أن يؤجره بإذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وان بطل الرهن

ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو اعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين

وان هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبا أذن به الراهن هلك أمانة أى لاضمان على المرتهن فلا يسقط شئ من الدين

ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أجز عليه

ولو اختلف الراهن والمرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتهن والبيئة للراهن (٢)

(١) يستفاد حكمها من الدررورد المختار من أواخر كتاب الرهن غمرة ٣١٥

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من الدررورد المختار من أوائل فصل في مسائل متفرقة من الرهن غمرة ٣٣٦ و ٣٣٧ وباقي فقراتها منهما من أوسط باب التصرف في الرهن غمرة ٣٣٠

(مادة ١٠٠٨)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانته تكون على المرتهن والمصاريف اللازمة لنفقته كعمارة لو عقارا أو سقى الأرض وتلقيح الشجر وكل ما به أصله وبقاؤه يكون على الراهن.

وكل ما وجب على أحدهما فآذاه الآخر فإن كان آذاه بأمر القاضى ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه به وإن آذاه بلا أمر القاضى فهو متبرع لا رجوع له على الآخر بشئ مما آذاه (١)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

(مادة ١٠٠٩)

يجب على المرتهن أن يعتنى بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو فى عياله الساكنين معه وما جرى مجراه ممن ياتمنه على حفظ ماله (٢)

(مادة ١٠١٠)

الرهن مضمون على المرتهن بهلاكه بعد قبضه بالأقل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لايوم هلاكه (٣)

(١) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن نمرة ٣١٤ و ٣١٣

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن نمرة ٣١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن نمرة ٣٠٩

(مادة ١٠١١)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لتقدر الدين سقط الدين بتمامه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن أو بأفة سماوية (١)

(مادة ١٠١٢)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمانها للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئا عن تعديه أو تقصيره في حفظه أو حفظه عند غير من يأتئنه على حفظ ماله

(مادة ١٠١٣)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بمباقي له من الدين على الراهن وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا في يد المرهن فإنه يسقط من الدين بقدره

(مادة ١٠١٤)

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعود به بأن كان قدره ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل اقراضه كان مضمونا عليه

(١) يستفاد حكمهما من الدر من أوسط كتاب الرهن غمرة ٣١٠ وكذا ما بعدها من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٥

بما وعد من الدين المسمى اذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو اقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه الدين للراهن جبرا فان كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيمته وان لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرهن بهلاك الرهن (١)

(مادة ١٠١٥)

اذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد حالته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فانه يهلك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه الى الراهن وتبطل الحوالة وان كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن (٢)

(مادة ١٠١٦)

اذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن بقيمته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٣)

وان ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

- (١) يستفاد حكمها من الدر من أوسط باب ما يجوز ارتثانه غمرة ٣١٨
- (٢) يستفاد حكمها من الدر من أواخر فصل في مسائل شق الرهن غمرة ٣٣٨
- (٣) يستفاد حكمها مع فقرتها من الهندية من أوائل الباب الثالث في هلاك المرهون غمرة ٤٤٥ ومن الدر أيضا من أواخر باب الرهن يوضع على يد عدل غمرة ٣٢٦

(مادة ١٠١٧)

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فإن كان المستحق مشاعا بطل الرهن فيما بقي وان كان معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويحبس بكل الدين (١)

(مادة ١٠١٨)

إذا سرق الرهن في يد المرتهن أو العذل بلا تقصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة إلا إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضوعاً في حرز مثله (٢)

(مادة ١٠١٩)

إذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فانها تهلك مجاناً (٣)

(مادة ١٠٢٠)

إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

-
- (١) يستفاد حكمها من الدرأواخر فصل في مسائل شتى الرهن غمرة ٣٣٧
 - (٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٥
 - (٣) يستفاد حكمها من الدرمن أوائل فصل في مسائل شتى الرهن غمرة ٣٣٦
 - (٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غمرة ٢٦٦

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ١٠٢١)

إذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه
ان لم يدفعه ويفك الرهن (١)

(مادة ١٠٢٢)

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه
بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وأن
كان الرهن دار سكناه وليس له غيرها

(مادة ١٠٢٣)

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه
يرفع المرتهن الامر الى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه (٢)

(مادة ١٠٢٤)

إذا خيف على الرهن التلف والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه
المرتهن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون ثمنه رهناً مكانه وإن باعه
المرتهن بدون اذن الحاكم مع امكان الاستئذان قبل تلفه كان ضامناً
لقيمته بالغة ما بلغت (٣)

(١) يستند حكم هذه المادة والمادة بعدها من رد المختار أو آخر باب ما يجوز

ارتهانه الخ فقرة ٣٢٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية فقرة ٢٦٩

(٢) يستند حكم هذه المادة من أو آخر باب ما يجوز ارتهانه الخ من الدرر ورد المختار فقرة ٣٢٣

(٣) يستند حكمها من أو آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية فقرة ٢٧٢

(مادة ١٠٢٥)

الوكيل ببيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الراهن غائبا يجبر الوكيل على البيع وان كان الراهن حاضرا لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم ويوفى الدين من ثمنه (١)

والوارث بعد موت الراهن كالراهن فيما ذكر

كتاب الصلح

(مادة ١٠٢٦)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصلحين بتراضيهما (٢)

(مادة ١٠٢٧)

يصح الصلح عن الحقوق المقر بها المدعى عليه والمنكر لها والتي لم يبد فيها اقرارا ولا انكارا (٣)

(مادة ١٠٢٨)

يشترط أن يكون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل يجوز أخذ البذل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط باب الرهن بوضع على يد مدل
نمرة ٣٢٥

(٢) تستفاد من الدرر أول كتاب الصلح نمرة ٧٢٤ ومن الهندية أول الباب الاول
في تفسيره الخ نمرة ٢١٣

(٣) يستفاد حكمها من الدرر من أوائل كتاب الصلح نمرة ٧٢٥